**أي حل لمعضلات نظامنا السياسي؟**

**في مساوئ الفكر الطائفيّ**

أن ماضي لبنان المزدهر (1943-1975)، وحاضره المأساويّ، جعلا تاريخه يترجّح بين النزاعات والتسويات. إنّ أزمات 1975،1958، و2005 المستمرّة، شكلت معاً حالة استقرار على حافّة الهاوية، وعكست المأزق المستمرّ، في مجتمع تعدديّ، مثل لبنان. نعم، برهن لبنان على قدرة رائعة على تحقيق الاستقرار والنموّ الاقتصاديّ، منذ فجر الاستقلال، وحتّى منتصف السبعينيّات من القرن الماضي.

يدّعي كثيرون أنّ الفضل، في ذلك الاستقرار، يعود بشكل رئيسيّ، إلى سياسة التوافق التي اعتمدها اللبنانيّون نهجاً للحكم. لكن، عندما فشل هذا النهج تاريخيّاً، أمام تعاظم التحدّيات الداخليّة والخارجيّة، انهار النظام السياسيّ بسهولة مرّتين، في العام 1975 وكذلك في العام 2005. شملت تلك التحدّيات كلّ النظم السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة المرتبطة بالنظامين: الإقليميّ والدوليّ، كما شملت كلّ النموذج السياسيّ والاجتماعيّ والقيم الأمنيّة – الدينيّة المسيطرة على مجمل المشهد الداخليّ اللبناني.

إنّ البحث عن حلّ جزئيّ للأزمة، أي معالجة أحد المستويين: الداخليّ أو الخارجيّ، يعني أنّ فهمنا للمسألة اللبنانيّة لا يزال منقوصاً. من هنا، فإنّ المرء لا يمكنه أن يغضّ الطرف عن الصراع الاقليميّ، وعن التدخّلات الدوليّة، كونها مؤثرات مهمّة في الوضع اللبنانيّ، وإنّه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يتخيّل المراقب لبنان مستقرّاً، بدون إيجاد تسوية عادلة للقضيّة الفلسطينيّة. في العام 1815، ساهم أمير النمسا Prince Klements Von Matternich في صياغة أوروبا الحديثة، بعد انعقاد مؤتمر فيينا. لكن، قبل أن يرسل الأمير سفيره إلى القسطنطينيّة، بسبب تأزّم "المسألة الشرقيّة"، على خلفيّة التدخل الأوروبيّ في شؤون السلطنة العثمانيّة، أخطر سفيره بإبلاغ السلطان الرسالة التالية: "إذا نشبت الحرب في لبنان، فستطال بنيرانها المشرق كلّه. وإذا ساد السلام في ربوع لبنان، فسيعمّ خيره في المشرق كلّه....من جهته، اعتمد بول سالم نفس المنطق بقوله: "إنّ لبنان المستقرّ سيسهم في إشاعة السلام والاستقرار في المنطقة. أمّا إذا انفجرت المنطقة فإنها سوف تدمّر لبنان.

غير أنّ الشعب اللبناني لا يمكنه انتظار إيجاد حلّ للقضيّة الفلسطينيّة، حتّى يباشر ببناء دولته الحديثة. إنّ الأحداث المؤلمة في التاريخ اللبنانيّ علّمتنا أنّ بناء دولة قويّة، عادلة وقادرة، تحصِّن لبنان في مواجهة المخطّطات الخارجيّة. وللوصول إلى هذه الغاية، ينبغي أن يكون لدى اللبنانيين الشجاعة لتبيان العقبات التي تحول دون قيام دولتهم المنشودة. وأهمّ تلك العقبات تكمن في النظام السياسيّ الطائفيّ، الذي لا يولّد سوى الأزمات والحروب. من جهتها، ترى صفيّة سعادة Safia Saadeh أنّ "التركيبة الطائفيّة تعيق وجود شعور جامع يريد التطوير، ويغلق الأبواب أمام محاولات خلق ولاء وطنيّ يحلّ محل الولاء الطائفيّ.أمّا كمال الصليبي فيؤكّد "أنّ فرص بقاء لبنان كبلد تتوقّف على قدرة الجمهوريّة اللبنانيّة بأن تقفز فوق تاريخها لتصبح دولة ديموقراطيّة تهتمّ بالمواطنين أكثر مما تهتم بحقّ الجماعة أو الطائفة".

في كتاب التوجيه والإعداد المعنويّ، الصادر عن قيادة الجيش – مديريّة التوجيه، في العام 2005- وفي فصل "الثوابت الوطنيّة"، نقرأ ما يلي: "إلى الخطر الصهيوني ثمّة أخطار عدّة تهدّد لبنان، وتحديات عليه مواجهتها. فالطائفيّة تشكّل خطراً يهدّد النظام اللبناني القائم على المشاركة والتوازن والتوافق. وهي بمثابة استغلال للدين أو المذهب، لمصالح خاصّة فئويّة أو سياسيّة، بينما الأديان علاقة بالخالق تظهر بجوهر واحد وأشكال مختلفة وتدعو إلى الفضائل. هذا يعني أنّ خطر الطائفيّة على وجود لبنان يوازي الخطر الصهيونيّ، بل يضاهيه. فاللبنانيّون يواجهون الإرهاب الصهيونيّ موحّدين، بينما تكرّس الطائفيّة انقسامهم واقتتالهم وإنهاء دور وطنهم على أيديهم.

إنّ الانقسام الطائفيّ كرّس، ومنذ الاستقلال وحتّى اليوم، طائفيّة النظام السياسيّ، ووضع لبنان في دائرة الاستهداف الاقليميّ والدوليّ. فالطوائف في تناحرها الدائم للتسلط، إنما تشرّع الأبواب أمام التدخّل الأجنبيّ في الشؤون الداخليّة، وتضع لبنان، وبشكل دائم، أمام أزمات كبرى، لا يمكن لنظامه السياسيّ، بطبيعته الهشة، معالجتها. فبعد كلّ عقد ونيّف من الزمن، تنفجر في لبنان أزمة سياسيّة، تعرّض وجود الوطن لخطر الزوال. فبعد 15 سنة من الاستقلال، انفجرت أزمة العام 1958، ثم تلتها الحرب الأهليّة الكبرى التي بدأت العام 1975، والتي انتهت العام 1990، وأخيراً، وبعد 15 سنة (1990-2005) انفجر لبنان بأزماته المتعدّدة في 14 شباط 2005، أي لحظة اغتيال الرئيس الحريري، ولا زالت مفاعيل تلك الأزمات قائمة وتنذر بشرّ مستطير، مع عودة الحديث إلى التقسيم، على الطريقة القبرصيّة، أو التجزئة، أو التفتيت، على الطريقة العراقيّة.

إنّ نظام لبنان الطائفيّ لا يولِّد إلاّ الأزمات. ففي بحثه عن أسباب "علّة لبنان"، يرى منير خوري أنّ السلوك الطائفيّ في لبنان "يقوم بنسف كافة الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنيّة والسلام والتماسك الاجتماعيّ". وما زاد الأمور تعقيداً أنّ الطائفيّة باتت عند أتباع الفكر الطائفيّ "صمّام الأمان" للحفاظ على عدد من الامتيازات والمناصب المحتكرة والمصالح المستشرية. أمّا في أوقات الأزمات، فإنّ أتباع الفكر الطائفيّ يدركون مصيرهم، من خلال المقاييس والمعايير الطائفيّة، وليس على أساس فرديّ أو طبقيّ أو علمانيّ. فلبنان بالنسبة إليهم "طائر يحلّق بعائلات لبنان الروحيّة"، ويقوم على أساس الحلول الوسط، التي تحمل في طيّاتها البذور لأزمات مستقبليّة.

إنّ الحديث عن المشكلة الطائفيّة في لبنان، يطال كلّ نواحي الحياة عند اللبنانيين:

**أولاً**، تخفي المسألة الطائفيّة، في طيّاتها، مسألتي الهويّة والانتماء. حتّى إنّ وثيقة الوفاق الوطنيّ، لم تخرج، هي الأخرى، من كونها تسوية جديدة لمفاهيم قديمة. وقد تمثلت هذه التسوية في قبول المسيحيين الإصلاح السياسيّ، والتوازن في السلطة، وتأكيد عروبة لبنان، في مقابل تأكيد السيادة والاستقلال ونهائية الوطن (بدل الكيان) وانسحاب القوّات غير اللبنانيّة من لبنان. وحيث إنّ الميثاق الوطني اختزل مسألة الهويّة، فقد أقرّت الوثيقة بوجود انتماءات متعدّدة، تساهم في تكوين الهويّة الوطنيّة، محاولة تنظيم مجالات تعبير كلّ منها، بشكل يشعر معه الطائفيّ والمذهبي والقومي بأنّ الاتّفاق قد عبّر عن طموحه، بدون حسم الجدل التاريخيّ القائم.

**ثانياً**، غيّبت الطائفيّة تطبيق الدستور وقواعد اللعبة الديموقراطيّة. ففي لبنان، لا يمكن الحديث عن الديموقراطيّة، في ظلّ الطائفيّة السياسيّة. وهذا الأمر أنتج إشكاليّات في المؤسّسات الدستوريّة، التي لا تتضمّن تمثيلاً حقيقيّاً لكلّ الشرائح الاجتماعيّة. ففي مؤسّسة مجلس الوزراء، مثلاً، قد يتمّ توزير أشخاص يمثّلون أقليّات في طوائفهم، على حساب آخرين، يعطون تمثيلاً أقوى لنفس الطوائف.

كرّس الميثاق، ومن بعده الوثيقة، دور الطوائف في نظام الحكم. وهذا ما حصل في الممارسة العمليّة، إذ انكفأ كلّ فرد إلى طائفته، ومن ثمّ إلى مذهبه، كونهما الباب الرسميّ للوصول إلى الوظائف العامّة، وراح كلّ مواطن يمرّ بزعماء طائفته، قبل أن يصل إلى الدولة. وهكذا، أصبح الانتساب إلى الدولة، ومن خلفها إلى الوطن، انتساباً غير مباشر عن طريق الطائفة. وفي هذا الإطار، لا يخرج اتّفاق الطائف عن كونه إعادة تنظيمٍ للدولة، على أساس طائفيّ جديد. فبدلاً من المشاركة المارونيّة- السنيّة في الحكم، أوجد اتّفاق الطائف صيغة جديدة، تمثلت بسلطة "الترويكا"، على أساس المشاركة المارونيّة- السنيّة – الشيعيّة، ما جعل الحكم طريقاً لتقاسم الدولة، تحقيقاً لمكاسب مذهبيّة.

**ثالثاً**، أعاقت الطائفيّة بناء الدولة الحديثة. فالنظام الطائفيّ جعل المساواة والعدالة حكراً على بعض اللبنانيين، دون سواهم، وبخاصةٍ على حساب أبناء الطوائف الذين يعيشون خارج المدن. وحقيقة الأمر أن نظام الطوائف يقضي على طموح الأفراد، وبخاصّة المبدعين منهم، ويمنع - عكس لغة العقل والمنطق- التعاطي مع المسائل المطروحة بشكل علميّ. أخيراً، إنّ نظام الطائفيّة السياسيّة هو نظام يقرّ بحقوق سياسيّة للطوائف، بوصفها أجساماً وسطيّة بين الدولة والمواطن. وفي نظامٍ كهذا، تشكّل الطوائف بنية موازية للدولة، إذ تقاسمها الصلاحيّات في ميادين تعدّ في الدولة الحديثة حكراً على الدولة، مثل ميدان الأحوال الشخصيّة المنوّطة بالمحاكم الشرعيّة.

ويمكن ملاحظة طائفيّة النظام، على صعيديّ الدستور والمجتمع.

**أولاً**، في الدائرة الدستوريّة: إنّ النظام الدستوريّ في لبنان هو نظام طائفيّ بمقتضى الفقرة (ي) من مقدّمة الدستور، وطبقاً لما نصّ عليه الدستور من تبنٍّ لقاعدة التوافق الطائفيّ في المواد 24 و65 و95، ووفقاً للمادتين 9 و10 اللتين نصّتا على حريّة التعليم، واحترام نظام الأحوال الشخصيّة للطوائف. وطبقاً للمادة 19 من الدستور التي تعطي الحقّ حصرياً لرؤساء الطوائف بمراجعة المجلس الدستوريّ.

**ثانياً**، هناك دائرة الانتماء الطائفيّ، إذ إنّ السلطة تستمد شرعيّتها من قدرتها في الحفاظ على صيغة "العيش المشترك"، بين اللبنانيين، ما يعني أنّه ينبغي على السلطة أن تأخذ في الاعتبار الواقع الطائفيّ للمجتمع.

كلّ هذا جعل الطوائف تشكّل دويلات ضمن الدولة، وتدعَّم دورها الدينيّ والدنيوي. ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالي:

**1-** وجود أجهزة قضائيّة لدى الطوائف، تقرر مصير المواطنين في مجال الأحوال الشخصيّة.

**2-** للطوائف مؤسّسات مدنيّة من مدارس وجامعات ومستشفيات وهيئات خيريّة.

**3-** توفر الطوائف النخب على الصعيد السياسيّ.

أمّا بدعة المشاركة المضمونة للطوائف، على مستوى المؤسسات العامة، فقد أدّت إلى ما يلي:

**1-** إرضاء الطوائف على حساب حقوق المواطن.

**2-** قيام تحالف بين الكوتا الطائفيّة والفساد.

**3-** تطييف الحياة السياسيّة برمّتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ توافق الطوائف، لا يحقّق مصلحة لبنان العليا، لأنّ من مصلحة الطائفيين الممسكين بزمام الأمور أن تبقى الدولة غير قادرة، وغير فاعلة. أضف إلى ذلك أنّ الاصطفافات المذهبيّة لا تؤدي إلى الوحدة الوطنيّة.

وفي رأينا، أنّ تحالف طائفة مع أخرى، يساوي فقط ذلك التحالف في مواجهة تحالف آخر من طوائف أخرى، الأمر الذي يغذّي روح الخوف والشكّ عند كل الأقليّات، التي تؤلّف مجتمعة مكوّنات المجتمع اللبناني.

وكانت هذه أهمّ القواعد التي طبّقت، والتي لا تزال تطبّق، في حكم لبنان. ويمكننا إيجازها هذه القواعد على النحو التالي:

**1.** إن ارتباط الرئاسات الثلاث الكبرى بالانتماء الطائفيّ قد طمس المبدأ الدستوريّ القائل بفصل السلطات. فقد حكم لبنان بدستور مكتوب، غير مطبّق، أمّا الدستور المطبّق، فهو غير مكتوب.

**2.** غلبت على ممارسيّ الصلاحيّات الدستوريّة الصفة التمثيليّة الطائفيّة، لتصبح حدود صلاحيّاتهم، بالتالي، حدود حقوق طوائفهم وأدوارها.

**3.** بانطلاق القيادات الوطنيّة، من قواعد الزعامة الطائفيّة، استحال قيام أيّ زعيم بدور وطنيّ، ما لم يكن زعيم طائفته، أو زعيماً في طائفته، أولاً.

**4.** اعتبار الوظائف العامّة، من إداريّة وفنيّة وعسكريّة، مغانم للطوائف، تتوزّع عليها، بموافقة زعمائها وممثّليهم، بل بواسطتهم، ما عطّل معنى الكفاءة، وألغى مبدأ المساواة.

**5.** توزيع المنافع الاقتصاديّة، حتّى عندما تتنكّر في زيّ خطّة إنمائيّة، كأنّها أسلوب يتقاسمها الزعماء، تبعاً لنفوذهم الشخصيّ.

**6.** طغيان السلطة التنفيذيّة، بسبب إمساكها بخيوط المنافع والمغانم، على السلطة التشريعيّة المبعثرة، نتيجة التبعثر الطائفيّ.

أمّا أهمّ نتائج هذه القواعد للنظام السياسيّ الطائفيّ، فنوجزها على النحو التالي:

**1.** قيام هوّة سحيقة بين الحكم والشعب.

**2.** ضياع الهويّة الوطنيّة.

**3.** ترسيخ القبليّة الطائفيّة وزعامتها وإقطاعيّاتها.

**4.** غياب أو تغييب الأحزاب الوطنيّة، ثمّ شيخوختها من غير أن تكون لها فعاليّة بحجم مبادئها.

**5.** تخلّف لبنان السياسيّ.

**في مساوئ التوافقيّة**

قبل الولوج في تفنيد المعوقات التي تمنع بناء الدولة الحديثة، لا بدّ من التذكير أنّ التعاقد بين الطوائف، (الميثاق 1943 والوثيقة 1990)، قد جاء نتيجة تسوية. وفي رأي الدكتور ناصيف نصار "أنّ التسوية كمبدأ دائم في السياسة الداخليّة دليل جمود، وأسلوب تجميد. فالإنسان يلجأ إلى التسوية، عندما يستعصي عليه الحلّ الذي يرغب فيه. لكنّ التسوية كمبدأ دائم في السلوك السياسي، إنّما تعني مصلحة الأطراف المعنيّة في تجميد الوضع على ما هو عليه، حتّى يتسنّى لها استغلاله. وفي الواقع، يدافع السياسيّون اللبنانيّون عن التسوية الطائفيّة في الحكم والمجلس النيابيّ، لأنّهم يؤمّنون بذلك حصّتهم، دونما اضطرار إلى فكر سياسيّ جديد... وهذا يعني، أنّ الاختلاف على البديل من أسباب التمسّك بالنظام الطائفيّ".

**أمّا أهمّ العوائق التي تمنع بناء دولة المواطنة، فهي**:

**1-** إنّ التعاقد المؤسّس للكيان اللبناني، ليس تعاقداً بين الدولة ومواطنيها؛ بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة، من حيث الهويّة الذاتيّة لكلٍ منها، وهذا ما لا يتلاءم مع مبادئ الوطنيّة وشروطها، وغنيّ عن القول: إنّ الجماعة ليست مواطناً، والمواطن، من جهته، هو فرد وليس جماعة. فكيف بالإمكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان، ما دام العقد المؤسّس للمجتمع اللبنانيّ هو عقد بين الطوائف، وليس بين الأفراد؟

**2-** ليس الأفراد مخيّرين في الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك، كما أنّ للطائفة بعداً ثقافياً من ناحية اللغة، والأسماء، والعادات، وأنماط السلوك. وفي أحسن الأحوال، فإنّ ولاءات الفرد تتوزّع على ثلاثة دوائر: العائليّة، والإقطاعيّة، والطائفيّة، ذلك المثلث الجهنميّ الذي جعل من اللبنانيين وقوداً لحروب أهليّة عبثيّة.

**3- في اللغة العربيّة:** إن تعبير مواطنيّة أو مواطنة، مشتقّ من كلمة وطن. وفي اللغتين: الفرنسية والإنكليزية، تشتقّ المواطنة من كلمة مدينة City أو Cité، كأن نقول Citizenship أو Citoyenneté. في اللغة العربيّة، هناك مشكلة في المصطلحات، إذ إنّ مصطلح "الوطن العربيّ"، مثلاً، ينفي وجود الوطن اللبنانيّ. تاريخيّاً، تبنّى المسلمون اللبنانيّون مقولة الوطن العربيّ، وعدّوا لبنان قطراً أو كياناً، بينما نادى بعض غلاة المسيحيين بالأمّة اللبنانيّة. فبالنسبة إلى الشيخ بيار الجميّل، مؤسّس حزب الكتائب، "اللبنانيون أمّة تجمعهم قوميّة واحدة، هي القوميّة اللبنانية. والقوميّة الواحدة من أهمّ مرتكزات الوطن واستقراره وديمومته". وهذا الانقسام الطائفيّ، حول ماهيّة لبنان، يعدّ جزءاً من "الحصاد المرّ" Bitter legacy الذي تصادمت فيه تعابير القوميّات الثلاث، العربيّة والسوريّة واللبنانيّة، بعد إعلان دولة لبنان الكبير، العام 1920.

**4- في الهويّة الدينيّة:** شهدت تفجيرات أيلول 2001، صعود تيّارات إسلاميّة أصوليّة، كالقاعدة وغيرها من الحركات الجهاديّة والسلفيّة والإخوانيّة، وغيرها. هذه الحركات، التي تعتمد العنف المسلّح سبيلاً للتغيير، لا تعترف بالكيانات الدستوريّة، وبالتالي فهي مناقضة لفكرة المواطنة في الأبعاد التالية:

أ- لجهة إحلال الشريعة الإسلاميّة محل القانون الوضعيّ.

ب- لجهة إلغاء المشاركة السياسيّة، كون السلطة حكراً على "الأمير الإسلاميّ" أو الخليفة.

ج- لجهة العمل على إلغاء الهويتين: الوطنيّة (الكيان) والقوميّة (العربيّة).

**5- البعد السياسيّ – الطائفيّ:** إنّ تاريخ لبنان شاهد على أنّ قرار الحرب والسلم هو بيد الطوائف. فالصراع في لبنان، هو صراع عموديّ بين الطوائف، كما أنّ التوافق هو أيضاً توافق بين الطوائف، وليس بين اللبنانيين. وعليه، فتاريخ لبنان هو تاريخ بلد ممنوع من الاستقرار، وممنوع من الانفجار؛ وهذه الحالة القلقة، دفعت بزعماء الطوائف الى اعتماد التوافقيّة نهجاً للحكم.

والتوافقيّة، في أحسن الأحوال، هي مرحلة انتقاليّة، يعوَّل عليها لتحقيق الاستقرار في مجتمع منقسم ومتعدّد، قبل الانتقال الى الحكم الديموقراطيّ.

وهذا ما أشارت اليه وثيقة التفاهم، بين التيار الوطنيّ الحرّ وحزب الله، إذ جاء في الفقرة الثانية:

***إن الديموقراطيّة التوافقيّة تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنّها التجسيد الفعليّ لروح الدستور، ولجوهر ميثاق العيش المشترك. من هنا، فإنّ أيّ مقاربة للمسائل الوطنيّة، وفق معادلة الأكثريّة والأقليّة تبقى رهن تحقّق الشروط التاريخيّة والاجتماعيّة للممارسة الديموقراطيّة الفعليّة، التي يصبح المواطن قيمة بحدّ ذاتها***.

وليس بالضرورة أن تمهّد التوافقيّة الطريق لقيام حكم ديموقراطيّ حقيقي. فحتّى اليوم، لم تؤدِ التوافقيّة الى شيء، فلا استقلاليّة الدولة الصحيحة قد تمّت، ولا التآخي والتآلف بين المواطنين قد تمّا، ولا رضيت جميع الفئات، لأن التوافقيّة قد بنيت على فكرة تكريس الفئويّة، وعلى فكرة المساومة الوطنيّة، والتوازن بين الطوائف المتنافرة المتضاربة الاتجاهات.

وهذا يعني أنّ المساومة التي اخترعتها التوافقيّة تحافظ على الفرقة المجتمعيّة وتعمّمها. بمعنى أكثر دقّة، إنّ التوافقيّة تقدّم للطوائف المتعاقدة **شروط "سلم أهليّ" وهدنة بين حربين**، ليتمكّنوا خلالها من مراجعة نقديّة عقلانيّة لتفادي دورة عنف جديدة. وعلى اللبنانيين الإقرار بهذه الحقيقة، كدافع لتطوير نظامهم السياسيّ.

لقد طالت الأزمة اللبنانيّة كثيراً، ويجب أن تصل الى نهاية قريبة. فلبنان لا يتحمّل الحلّ العلمانيّ، لأن ذلك يهدّد الوجود الحقيقيّ لكلّ الامتيازات الطائفيّة. إضافة الى أنّ لبنان يفتقد الأحزاب الوطنيّة العابرة للطوائف، والقادرة على فرض الخيار العلمانيّ. فالأحزاب الاشتراكيّة والقوميّة (عربيّة وسوريّة)، التي تضمّ بين صفوفها أعضاء من كلّ الطوائف والمذاهب الدينيّة، قد أصابها الترهّل وشاخت، من جراء سلسلة الأزمات الطائفيّة المتلاحقة، التي تورّط بها اللبنانيّون، على مدى تاريخهم السياسيّ.

حتّى إنّ الديموقراطيّة على النسق الغربيّ بقيت، هي الأخرى، مجرّد طموح، وهدف بعيد المنال، ذلك، لأن لبنان بلد طائفيّ، وليس بلداً ديموقراطيّاً، لأن الديموقراطية تنمو وتزدهر في بلد علمانيّ فقط. وهكذا، فإنّ نموّ الديموقراطية في نظام طائفيّ، أي على مستوى التركيبة السياسيّة، يعني السماح لطغيان الأقليّة الدينيّة. فالناس في لبنان هم "قطعان" في مذاهب، وليسوا، ولن يصبحوا، مواطنين في دولة تبادلهم الولاء بتوفير الحماية لهم.

ولبنان ليس محصّناً أيضاً لمواجهة أخطار الإسلام السياسيّ. فقد برزت الأصوليّة الإسلاميّة، ونجحت في إنشاء حركات ميليشيويّة، وتعاظمت قوّتها، خاصة بعد هجمات تنظيم القاعدة في الولايات المتّحدة، في 11 أيلول 2001. لكن، ونظراً إلى طبيعة المجتمع اللبنانيّ التعدّدية، يبدو أن قيام "ولاية" ثيوقراطيّة في لبنان أمراً غير ممكن، أو مستحيلاً.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى التعصّب الدينيّ تهديداً مرعباً لمجتمع منفتح على التسامح الدينيّ الذي يجب أن يكون مقبولاً، كجزء من تراثنا في لبنان والمشرق. ويبدو أنّ الخطر ما يزال داهماً، لأنّ تقليص حجم الطبقة الوسطى، وإفقار البلد، سيقودان الى فراغ سياسيّ يملأ، بالتالي، من قبل الحركات الأصوليّة التي تنوي إقامة "ولاية" يحكمها رجال الدين، على قواعد الشريعة الإسلاميّة. وتخلص صفية سعادة الى القول: "إنّي أعتقد أنّ نتائج مثل هذه الحركات لن تقود إلى الديموقراطيّة؛ بل الى كثير من إراقة الدماء في المنطقة".

من هنا، تبدو الحاجة ملحة ليبدأ اللبنانيّون عملية إلغاء الطائفيّة السياسيّة، كنقطة انطلاق نحو تحديث الدولة. وعلى الشعب اللبنانيّ أن يدرك الحقائق التالية التي ضخّتها التوافقيّة في نظامه السياسيّ:

1- التوافقيّة هي إجراء مؤقّت لمعالجة أزمات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة معقّدة.

2- لا تهدف التوافقيّة، ولا تستطيع تحقيق انسجام اجتماعيّ، أو وحدة متكاملة، وهي، في أحسن أحوالها، صيغة تشبه حالة المساكنة بين الزواج والطلاق.

3- لم تستطع التوافقيّة أن تجنّب لبنان معاناة حربين أهليّتين، ولا أن توفّر الآليّة الضروريّة لحلّ الأزمة الوطنيّة، عام 2005.

4- غالباً ما تحصل الصيغ التوافقيّة، بعد حدوث الأزمات، التي سرعان ما تعود وتنفجر مجدّداً. ويدفع أيّ تبدّل أو تغيير في الموازين الديموغرافيّة الدقيقة عادة بإحدى الجماعات، إلى العمل على زيادة حصّتها في كعكة الدولة. وقد كشفت الترتيبات المدبّجة في الميثاق الوطنيّ(1943) وفي اتّفاق الطائف (1989) وفي اتّفاق الدوحة (2008) ضمناً أو علانية، أنّ تبدّل موازين القوى لصالح طائفة ما، أو مجموعة طوائف، جاء نتيجة اضطرابات مسلّحة. ومع مرور الزمن، تعود الاعتراضات وتطفو على السطح، إذا ما حاولت إحدى الطوائف، أو إذا تحالف بعض الطوائف، لتغيير الأمر الواقع، على حساب طوائف أخرى. وتكمن خطورة الأمر في أنّ الأساليب الطائفيّة لا تترك مجالاً، أو مساحة، للطوائف الأخرى، بل تحاول إلغاء كلّ المنافسين وعزلهم، أو إقصاءهم.

5- من الصعب جدّاً، في النظام التوافقيّ، ترجمة مبدأ المساواة إلى خطوة ماديّة ملموسة مرضية، لأنّ كلّ جانب يشعر بأنّه غير متساوٍ بالقدر الكافي.

6- توفر التوافقيّة مخرجاً للتملّص من المسؤولية الوطنيّة. مثال على ذلك، من يتحمل المسؤوليّة في النظام التوافقيّ، عندما يفرض التوافق على جميع الأفرقاء، من قبل قوى خارجيّة، لها مصالح آنيّة، هي الأخرى؟

7- إنّ النظام التوافقيّ هو صيغة تقليديّة، تعيق المساعي نحو التغيير الاجتماعيّ، لأنّ كلّ خطوة إصلاحيّة تتطلّب موافقة كلّ الأطراف، التي تحاول الحصول على المزيد، وهذه الأطراف هي غير مستعدّة للتنازل عن أيّ امتيازات حصلت عليها، في توافقات سابقة.

8- إنّ التمثيل التوافقيّ على الأساس الطائفيّ، لا يحمي لبنان من أخطار التقسيم والابتلاع والتوطين.

9- التوافقيّة هي عبارة عن اتّفاق بين لاعبين أساسيين، تترك الأفراد خارج إطار اللعبة السياسيّة. وإلاّ، لماذا لم يجرِ استفتاء شعبيّ على أيّ من الاتّفاقات التوافقيّة؟ وهذا ما يجعل الصيغ التوافقيّة مجرّد مشاريع آيلة للسقوط، لعدم التوصّل الى إجماع في الرأي، من قبل مجموع الشعب حولها.

10- يبدو النظام التوافقيّ، في مواجهته لأيّ تغيير بنيويّ، غير قادر على مجاراة التطوّرات العلميّة والعقلانيّة.

لقد ولّد النظام التوافقيّ، حسب مدلول شروطه، بعض العقبات الكأداء، أمام بناء دولة عصريّة في لبنان:

**أولاً**: إنّ هجرة النُّخب الفكريّة، على مدى السنين، سمحت للفئات المتطرفة وللزعماء من رجال الدين، بأن يقوموا بأدوار سياسيّة مهمّة، ويُلقوا "عظات سياسية" أيام الأحد والجمعة على التوالي، بدلاً من أن يلتزموا بأدوارهم الدينيّة، ويوضحوا للمؤمنين السُّبُل الإلهيّة للخلاص الذاتي.

**ثانياً**: لم يمهّد قانون الكوتا، بين الطوائف، الطريق للبدء بإصلاحات تلائم بعض التغيّرات الاجتماعيّة، وذلك، خشية إيجاد صيغ عدم التوازن بين الطوائف.

**ثالثاً**: إنّ التركيبة التوافقيّة تحدُّ من حريّة الفرد الذي ينشد التغيير في الولاء السياسيّ، وتعترض سبيل صياغة شعوره الوطني.

**رابعاً**: وأخيراً، إنّ الأنموذج التوافقيّ قد سمح بازدواجيّة السلطة "الشرعيّة"، بين الدولة من ناحية، ومختلف رجال الدين من ناحية أخرى. لقد سمح هذا الأنموذج بأن يكون لرجال الدين رأيهم الخاص في شؤون المواطنين. ونتيجة لذلك، ولَّدت قوانين الأحوال الشخصيّة مواطنين غير متساوين، كونهم خاضعين لقوانين مختلفة.

إنّ الاندماج الاجتماعيّ هو نقبض التجزئة، غير أنّ الاندماج لا يعني بالضرورة تحويل المجتمع اللبناني إلى طائفة واحدة؛ بل على عكس ذلك، فإنّه "يقتضي، ضمناً، وجود التنوّع والاختلاف، كما أنّه يتضمّن تفاعلاً أيضاً، حتّى يتمكّن كل المجتمع من أن يقوم بدوره بشكل مناسب".

فعلى المستوى البنيويّ، ينبغي إنشاء مؤسّسات جديدة، لديها القدرة على قيادة الشعب اللبنانيّ الى مرحلة، يكون باستطاعته عندها تقرير مصيره بنفسه. وللوصول الى هذه الغاية، على الشعب اللبنانيّ أن يستكشف ويتحرّى إصلاحات تطوريّة، تعتمد على مبدأ المشاركة التي يمكن تبنيّها، ليتمّ الوصول الى آليّة أوسع من الديموقراطيّة، تفسح المجال أمام تجديد الحياة السياسيّة، دون اللجوء إلى استخدام السلاح. وفي التحليل النهائيّ، يحتاج الشعب اللبناني إلى نظام سياسيّ، يجعل من الدولة أولويّة في حياة المواطن.

**احتمالات بناء الدولة الحديثة**

لم يهدف هذا البحث في كشفه لمساوئ الفكر الطائفيّ وأخطاره على وحدة لبنان، والى نبش القبور وتوزيع الاتّهامات. فهذا متروك لحكم التاريخ. لكن، ما حاولنا تبيانه، يصبّ في أهميّة بناء الدولة الحديثة، المتحرّرة من أغلال الطائفيّة والمذهبيّة والعائليّة والإقطاعيّة. نعم، إنّ بناء دولة المؤسّسات والقانون هو المقدّمة للموازنة بين صحّة التمثيل وفعاليّة الحكم، وفتح المجال أمام تطور الآليّات والبنى، في النظام الديموقراطيّ. وأساس المسألة اللبنانيّة ليس في وجود لبنان مستقلاً، ولا في وجود بلاد لبنانيّة منفصلة؛ بل حتّى ولا في وجود تاريخ لبنانيّ مستقل. إنّ أساس المسألة اللبنانيّة شيء واحد، ألا وهو الطائفيّة. لقد آن الأوان لأن نعتمد العقل شرعاً أعلى في حياتنا المدنيّة، وأن نترك للدين مسألة حلّ مشاكلنا مع السماء، وان نبني سويّاً دولة القانون والمؤسّسات.

وهكذا، فإنّ هذا الكتاب يُشير، بشكل واضح، إلى أنّ هناك وجهتي نظر بالنسبة إلى مستقبل لبنان. الأولى ترى أنّ مشاكل لبنان كثيرة جدّاً، ومعقّدة جدّاً، وكبيرة جدّاً، ومن المستحيل إيجاد حلّ شامل لها. وهناك وجهة نظر ثانية ترى أنّ الحالة ليست مُظلمة الى هذا الحدّ، والسياسة لا تسمح بالتشاؤم. وأمّا هذا التفاؤل، فيستند الى عامل واحد، يرى أنّه: بالرغم من أنّ اللبنانيين يخاصمون بعضهم بعضاً، وينتقدون نظامهم السياسيّ، إلاّ أنّهم جميعاً ينشدون المحافظة على بلدهم، بالرغم من اختلافهم على مشاريع التغيير. فالجميع يرفضون "بلقنة" الدولة، أو دمجها في دولة أخرى، ويبدو أنّ الجميع يوافقون على أنّ الطائفيّة هي انعكاس غير دقيق لمصالحهم وطموحاتهم وآمالهم.

ويبدو، بالتالي، أنّ أيّ صيغة تُعتمد لاسترداد الاستقرار، ينبغي أن تخاطب الانقسمات الطائفيّة الوطنيّة والمذهبيّة والصراع العربيّ– الإسرائيليّ والتحديّات الخارجيّة للسيادة الوطنيّة.

إن الطائفيّة والتوافقيّة تقفان حجر عثرة أمام احتمالات بناء دولة قويّة في لبنان. و"دولة قويّة"، في هذا السياق، لا تعني بالضرورة دولة "فاشِستيّة" أو "ديكتاتوريّة" أو "استبداديّة"، بل تلك الدولة التي تتبنّى استراتيجيّة لتأمين مشاركة المواطن الفعّالة في الحياة السياسيّة، وهذا ما يعزِّز الوحدة الوطنيّة في الدولة، التي يمكن توصيفها، عندئذِ، بأنّها دولة قويّة. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وبسرعة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الطائفيّة ليست قضيّة ذهنيّة، أو عاطفيّة فقط؛ ولكنّها أيضاً قضية مصالح مؤسّساتيّة ضيّقة. وبالتالي، يجب تناول موضوع إلغاء الطائفيّة السياسيّة على مستويين: **اجتماعيّ ورسميّ**.

أوّلاً: في أيّ عمليّة تطوير تستلزم تغييرات اجتماعيّة، وسياسيّة عميقة، على أهل الفكر أن يؤدّوا دوراً حاسماً. إنّني أرى أنّ طبقة المثقّفين يجب أن تقوم بدورها بشكل مناسب، كما وأنّ عليها أن تحافظ على الشفافيّة والوضوح، بعيداً عن حبائل وأفخاخ الطائفيّين، وتتبنى مبدأ "المشاركة والتعاون"، الذي يشمل تنسيقاً اختياريّاً وغير رسمي، للأهداف المتنازع عليها، ليتمّ، بعد ذلك، تناولها ضمن حوار سياسيّ مستمرّ، بين المجموعات السياسيّة، والبيروقراطيّة والأحزاب السياسيّة. إضافة الى ذلك، على الطبقة المثقّفة أن تشجّع فكرة المشاركة المجتمعيّة من جانبي العمّال، وأرباب العمل، والاتّحادات النقابيّة، على أن يجري التعبير عن أهدافها، ضمن سياسات وطنيّة.

أخيراً، على الطبقة المثقفة أن تشجّع المؤسّسات غير الطائفيّة (أي مؤسّسات المجتمع المدنيّ) بهدف تأسيس ثقافة المواطنة. وعلى المواطن أن يعي واجبه الوطنيّ، تجاه شريكه في الوطن، دونما الأخذ بعين الاعتبار انتماؤه الطائفيّ والمذهبي.

إنّ الحوار الوطني هو البديل الأفضل عن استمرار الأزمة الوطنية. وقد نال هذا الحوار أخيراً تأييداً شعبيّاً. ففي "مذكرة التفاهم"، بين حزب الله، والتيار الوطنيّ الحرّ الحوار الوطني، تم النظر إلى الحوار على أنّه "السبيل الوحيد لإيجاد الحلول للأزمة التي يتخبّط فيها لبنان؛ لكنّهما اتفقا على أنّ نجاح الحوار ينبغي أن يعتمد على تحقيق ثلاثة شروط أساسيّة:

1- مشاركة الأطراف ذات الحيثيّة السياسيّة والشعبيّة والوطنيّة.

2- الشفافيّة والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنيّة على أيّ مصلحة أخرى، وذلك، بالاستناد الى إرادة ذاتيّة، وقرار لبنانيّ حرّ وملتزم.

3- أن يشمل الحوار كلّ القضايا ذات الطابع الوطنيّ، والتي تقتضي التوافق العام.

من جهته، أيّد سالم هذا التوجّه، معتبراً أنّ الحوار الوطنيّ "مسألة جوهريّة" إلى حدٍّ أنّ "حياة لبنان تستند الى قدرة اللبنانيين في المحافظة على الحوار". وفي رأيه أنّ الحوار يجب أن يبنى على التفاهمات التالية:

1- النظر إليه كعمليّة طويلة الأمد. فدولة في ظروف تشبه ظروف لبنان اليوم، لا تستطيع أن تصل واقعيّاً إلى نتائج ضمن الحوار الوطنيّ، في غضون أشهر قليلة فقط.

2- ألاّ تقتصر عمليّة الحوار الوطنيّ على عدد قليل من السياسيين، بل أن تُشارك فيه النقابات، والأحزاب، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ.

3- ألاّ ينحصر الحوار في "المسائل الاستراتيجية"، أي مسألة سلاح حزب الله، بل أن تتوسّع المناقشات، لتشمل كلّ سياسات القضايا الوطنية الأخرى، كقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الشباب، وحماية البيئة، إلخ.

وتتطلّب احتمالات بناء الدولة على المستوى الرسميّ الالتزام بالإجراءات التالية:

1- إنّ التشريع الاستنسابيّ لقانون الأحوال الشخصيّة وتفرّعاته، تحت عباءة الزعماء الروحيين الذين يتبعون قوانين طوائفهم، أدّى إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات مختلفة، خاضعة لقوانين مختلفة.

2- إنّ تجديد الحياة السياسيّة بين اللبنانيين، يتطلّب اعتماد النسبيّة لاختيار ممثّلي الشعب، في الندوة البرلمانيّة، كصيغة ذات فاعلية، تضمن دِقّة التمثيل الشعبي وشفافيّته، وتساهم في تنشيط دور الأحزاب غير الطائفيّة. علاوة على ذلك، يجب أن يشتمل قانون الانتخاب على مواد تسمح للمواطن بأن ينتخب عدداً من النواب (على سبيل المثال 10 من أصل 128) على أساس لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، وبعيداً عن الكوتا الطائفيّة.

3- اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، التي تكفل المشاركة المحليّة في تطوير المناطق كافة وإنمائها، وتجعل الدولة أقرب إلى حاجات الناس ومتطلبات المواطنين. وفي هذا الإطار، فإنّ دور المجالس البلديّة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في عمليّة الإنماء الشامل، وفي إدارة الشؤون العامّة، وتقليص حجم الضغوطات الاجتماعيّة، واليوميّة، على الدولة.

4- تعزيز الإدارة العامّة، من خلال اعتماد الكفاءة، وإنجاز قانون المساءلة والمحاسبة. ويتطلّب الإصلاح الإداريّ أيضاً، نظاماً مرناً، يتّسع للمراجعة الذاتيّة. وكما ورد على لسان رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري: "إنّ الإصلاح الحقيقيّ للإدارة العامّة، يتمّ عبر تبسيط وتخفيف حقيقيين للأنظمة والمعاملات، وتحديث القوانين والإجراءات، كي تتلاءم مع متطلبات التحدّيات".

5- على الدولة أن تقوم بدورها المناسب، لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وبأن تجعل من نفسها أولوية في حياتهم، يشعر معها المواطن بأنّه تحرّر من القيْد الطائفيّ، والولاء المذهبي، لتأمين الخدمات والمنافع الأخرى. وعلى الدولة أن تتابع جهودها في دعم التعليم العام، وتوفير الأمن الاجتماعي، والضمان الصحيّ، ومنح القروض السكنية لجميع أبناء الوطن. عند ذلك، يصبح ولاء المواطن للدولة متقدّماً على ولائه للطائفة.

6- تعزيز قدرات الجيش اللبنانيّ والمؤسّسات الأمنيّة الأخرى، ووضع استراتيجية دفاع وطنيّة لحماية لبنان، ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية.

7- دعم استقلاليّة القضاء، عبر إيجاد آلية جديدة لتعيين القضاة، تمنع التدخل السياسي، وتحفظ حقوق الدولة ومؤسّساتها.

8- سَنّ القوانين الضروريّة للقضاء على كلّ أشكال الفساد، والطلب من الحكومة التقيّد بمعاهدة الأمم المتحدة، ذات الصلة.

9- ولضمان مبدأ فصل السلطات بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، يمنع على النائب في البرلمان أن يكون وزيراً في الحكومة.

10- إنشاء مجلسٍ للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحيّة، وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة الكبرى.

11- الإقرار بأنّ المغتربين اللبنانيين هم سلاح استراتيجي للبنان، ووضع التشريعات التي تكفل لهم الانخراط في الحياة العامّة في وطنهم الأم.

12- سَنّ قانون تشريعيّ يشجّع على إنشاء أحزاب وطنيّة عابرة للطوائف.

13- دعوة المجلس الدستوري إلى تفسير مواد الدستور الخاصّة بسلطة رئيس الجمهوريّة، حسب المادة 49 من الدستور؛ إذ ما معنى القول: أنّ رئيس الجمهوريّة هو "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن؟" وما هي الوسائل المتاحة له، للسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها؟

14- على لبنان أن لا ينحاز لأيّ محور في الخلافات العربيّة – العربيّة.

إن الهدف النهائيّ من هذه الإصلاحات، هو تسهيل نشر ثقافة الحوار والديموقراطيّة، والسلام بين اللبنانيين. والمهمّ هنا، هو احترام ما يتمّ الاتفاق بشأنه، والاستعداد لمعالجة أيّ خلل أو انحراف عنه.

إنّ حيثيات هذه الإصلاحات تعتمد على الأمور التالية:

**أولاً، على المستوى السياسيّ:** هناك ترابط ملموس بين الممارسات الديموقراطيّة والتحوّلات نحو بناء الدولة القادرة.

**ثانياً، على المستوى الاقتصادي:** من المأمول أن يُخطّط لأيّ تعديل بنيويّ اقتصاديّ، بطريقة تُحسِّن من فعاليّة الاقتصاد، دون أن تُعرّض للخطر البرامج ذات المنفعة العامّة للمجتمع، أي عدم تخلّي الدولة عن شبكة الأمان الصحيّة، والاجتماعيّة، التي يحتاج إليها المواطن.

**ثالثاً وأخيراً، على المستوى الثقافيّ:** إن الإطار المتكامل، الذي بموجبه يُحكم لبنان، هو في العمل على بناء القدرة الوطنيّة، من خلال بناء الإنسان، الذي يعني زيادة الاستثمار، في مجال الموارد البشرية، الذي يُمثل الأساس الذي يستند إليه التطوير والإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

لا شك في أننا نعيش في زمن عصيب يتميّز باقتتال مذهبي ودعوات تكفيرية انتجت أعتى أنواع الإرهاب، وهددت وحدة أوطان ودول، وقد تطال في تداعياتها لبنان. وفي رأينا أن تحقيق دولة المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر خطوة متقدّمة نحو بناء دولة أكثر عدالة، وأكثر إنسانية، وأكثر منعة. فالمساواة أمام القانون هي دلالة على البعد المدني (الحقوقي). وحق الاقتراع العام للمواطنين يفسر البعد السياسي. والمساواة بين الجنسين تجسيد للبعد الاجتماعي وحصول كل مواطن على نصيب عادل من الثروة الوطنية تأكيد للبعد الاقتصادي وللبعد الاجتماعي معاً.

وعليه، ليست المواطنة مجرد شعور عاطفي وحسب. إنّها، إلى ذلك، التزام وانضباط حقوقي في إطار القانون العام الذي يشمل جميع المواطنين المتساوين أمامه. وبكلمة أكثر دقة، المواطنة هي فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل، مثلها مثل المصافحة والمناقشة والمصارحة...

والمواطنة تشير، صراحة وضمناً، إلى الشعور الوطني أو الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للدفاع عنه وعن كرامته واستقلاله. والفرد لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح الوطن والدولة، وعندما تصبح العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

وللوصول إلى دولة المواطنة، لا بدّ من الإشارة إلى الجانب التربوي التوجيهي لاكتساب المواطنة. والتعرف على قيم المواطنة والقيم المدنية يتم بواسطة مؤسسات رسمية ومدنية.

ومن أبرز القيم المدنية المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القوانين في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة أو الشأن العام في مواجهة الأنانية، والمشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال.

إن قيم المواطنة، معززة بالقيم المدنية، من شأنها معالجة القضية الطائفية، أو عقدة الطوائف التي تؤرق حياة اللبنانيين. ذلك لأن قضية المساواة في تطبيق القيم، والمساواة أمام القانون، تحققان الأمن المجتمعي للجميع.

إن ادماج الطوائف في المجتمع الوطني يشدّد الدكتور عدنان السيد حسين، ليس عملية قسريّة، بل عملية تفاعل قائم على الحوار، ومبدأ المشاركة، والشعور بالمسؤوليّة الوطنية. كما أنّ إشراك اللبنانيين في الحياة الوطنية مسألة مساعدة على الاندماج الطوعي. وعلى السلطة عدم التعامل مع أية فئة إجتماعية كطائفة، وعدم إشعارها بعقدة الأقلية: فأبناء هذه الطائفة ليسوا رعايا، بل مواطنين متساوين مع أقرانهم في الحقوق والواجبات... والمواطن، فطريّاً، مستعد لتقديم الولاء للدولة، إذا كانت الدولة مستعدّة لتقديم الحماية والأمن الاجتماعي والصحي والتربوي له إسوةً بباقي المواطنين.

من المسلَّم به، أنّه لا حلّ بدون ثمن للقضيّة الطائفيّة في لبنان. وببساطة، فإنّ لبنان المستقرّ، يتطلب تحقيق جملة من الشروط، أوّلها، إيجاد فترة انتقاليّة يتمّ خلالها بناء الثقة بين جميع الطوائف، وتخفيف حدّة التوتر في ما بينها، وبالتالي، على اللبنانيين أن يُسلّموا بأنّهم هم وحدهم القادرون على وضع حدٍّ لمأساتهم ومعاناتهم، وعليهم أن يُدركوا، أنّ ثقافة الاعتدال، وضبط النفس، واللاعنف، هي مفاتيح الولادة الجديدة للبنان. وبكلامٍ آخر، ما لم تؤخذ الإصلاحات، الآنفة الذكر، بعين الاعتبار كصيغة اختياريّة لحلّ المسألة اللبنانيّة المتعدّدة الأبعاد، وتُصبح تلك الإصلاحات حقيقة واقعيّة، فإنّ لبنان، ذاك "الجمال المجنون" في الشرق الأوسط، سيبقى مجنوناً".

ويبقى الامل في ما كتبه المطران أنطوان حميد موراني عام 1994: "**وإذا كانت أزمات لبنان هي دائماً أزمات هويّة، فهذا يعني أنّ لبنان ليس واقعاً قائماً بذاته، بل هو مهمّة، وهذا يعني أنّ عليه ان يخلق دائماً مبرّرات وجوده. إنّه بالتالي بلد ذو رسالة**".